

٢١٢

ايضاح المبهم

(من)

معاني السلم

في علم المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة الشيخ أحمد الدمنهوري  
نعمده الله برحمته آمين

---

( و يليه شرح العلامة الأخضري على سامه المذكور )

( نفع الله هما آمين )

( وعليهما بعض حواش شريفة توضح المقام )

---

( طبع بمطبعة )

مُصْطَفَى الْبَنَانِي أَلْحَسَنِي وَأَوْلَادُهُ بِمُصَنَّر

---

رمضان - ١٣٤٢ هـ

(قوله الذي قد أخرجاً)  
 بالف الاطلاق وقد  
 فسر الشيخ المولى  
 الاخراج بالظهار  
 والاحسن أن يفسر  
 بالابحار لانه أبلغ من  
 الاظهار ولان شأن  
 الاظهار أن يكون  
 لموجود قبل وماهنا ليس  
 كذلك وقد التحقّق  
 ومن المعلوم أن الموصول  
 مع صلتة في قوة المشتق  
 فقوله الذي قد أخرجاً  
 في قوة المخرج ولم يعبر به  
 مع ورود اطلاقه عليه  
 تعالى خلافاً لمن زعم  
 عدم وروده قال تعالى  
 والله يخرج ما كنتم  
 تكتمون لعله لعدم  
 شهرته وعدم ذكره في  
 الاسماء الحسنى المعروفة  
 اهـ باجسوري (قوله  
 نتائج الفكر) أى  
 النتائج التى تنشأ عن  
 الفكر والنتائج جمع  
 نتيجة وهى لغة الثمرة  
 والقاعدة واصطلاحاً  
 القول اللازم من تسليم  
 قولين لذاتهما كما  
 يصرح به كلام الشيخ  
 المولى في شرحه الكبير  
 في باب القياس (قوله  
 لارباب الخفا) متعلق  
 بقوله اخرجاً والارباب  
 جمع رب

وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله  
 وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام (وبعد) فيقول أحد الدهنورى بلغه  
 الله الآمال ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال قد سألنى بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق  
 شرحاً يكون في غاية اللين وأن لا أزيد على حل ألفاظه ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه فأجبت  
 لذلك مستعيناً بالقادر المالك مسمياله (بإيضاح المبهم من معاني السلم) طالباً من السميع البصير أن ينفع  
 به كما نفع باصله أنه على ذلك قدبر • قال رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي قد أخرجاً • نتائج الفكر لارباب الخفا  
 وحط عنهم من سماء العقل • كل حجاب من سحاب الجهل  
 حتى بدت لهم شروص المعرفة • رأوا مخدراتها منكشفة •

أقول الحمد لله الشاء بالكلام على المحمود بحملى صفاته وعرفا فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على  
 الخامد وغيره • والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً مع ابدال الخامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جيع ما أنعم  
 الله به عليه الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسملة والجدلة والشكر والمدح لغو عرفا والنسبة بين  
 الثلاثة في رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى  
 أظهر والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل  
 متغير حادث والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخيل والأرباب جمع رب والمراد به  
 هنا صاحب الخفا العقل وهو مقصور • ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفى  
 ذكر النتائج براعة استهلال (وفى البيت سؤالان • الاول) لمجد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعل (الثانى)  
 لمقدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم • والجواب عن الاول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه  
 ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية • وعن الثانى بأن المقام مقام الحمد  
 وان كان ذكر الله أهم في نفسه فقد تمت الاهمية العارضة على الاهمية الدائمة مراعاة للصلاح التى هى مطابقة

(قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيد كلام الشيخ الملوئي في شرحه الكبير اهـ باجوري (قوله مادام الخ) ما صدر يذ بمعنى أنها آلة (٣٣) في سبك ما بعدها بمصدر ظرفية

فذلك فسرت بمدة فالعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك وبريدون التأيد وقوله الخا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله بخوض) فيه مجاز عقل لان فيه اسناد الشيء لغير من هو له فالتأيد الخافض حقيقة النفس وانما العقل آلة كاسر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير الجور ومن غير إعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تسألون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من انطه والمراد بفي هذا المقام أقاربه وقيل أنقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو

الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن في قوله من ساء العقل بمعنى عن وهي وجورها بدل عما قبله أى أزال عن عقلم الذى هو كالماء بجماع كون كل منهما محلا لظواهر الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى المعاني والاسرار وكواكب السماء حسية والأصل من عقل كالماء خذفت أداة التشبيه وأضيف التشبيه به للتشبيه بعد تقييده عليه وهذا العمل جار في قوله من سحاب الجهل ان أصله من جهل كالسحاب فعمل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشيء والسحاب كون كل منهما محالا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالماء كل سحاب أى حائل من الجهل الذى هو كالسحاب (وفى هذا البيت سؤالان \* الأول) عطف حط على أخرج من أى قيل (الثانى) أن الجهل أمر عديم والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدمى بالوجودى \* والجواب عن الاول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الخجب سبب في اظهار النتائج \* وعن الثانى بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشيء يقال فيه ادراك الشيء على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية للحظ (قوله شمس المعرفة) أى معرفة كالشمس فعمل به ما تقدم والخدورات المستترات لان الخدر معناه الستر ومتكسفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الخجب عن عقولهم بظهور شمس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان \* الاول) أن البيت الاول يقضى عنه \* الثانى كان الاول بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الخجب \* والجواب عن الاول أن النتائج فى البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما فى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يقضى البيت الاول عنه \* وعن الثانى بأنه قد قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول \* ثم قال (نحمده جل على الانعام \* بنعمة الايمان والاسلام \* من خضنا بخير من قد أرسلا وخبر من حاز المقامات العلى \* محمد سيد كل مقتضى \* العربى الهاشمى المصطفى صلى عليه الله مادام الخجا \* بخوض من بحر المعاني نجيا \* وآله وصحبه ذوى الهدى من شهبوا بالنجم فى الاهتدا)

أقول جدا المولى سبحانه وتعالى جدا مطلنا أولا وحده جدا مقيدا ثانيا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثانى ويكون شاكرار به على إلهامه للحمد الاول لان إلهامه إياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبى ﷺ من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا \* ومعنى البيت نقى عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه عليهما نين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهج من النار (وفى البيت سؤالان \* الاول) لم جد أولا بالجملة الاسمية وهاجا بالجملة الفعلية (الثانى) لم جد على الانعام التى هو الوصف ولم يحمده على النعمة \* والجواب عن الاول أن الحمد هنا متعلقة بالثم وهى متجددة فناسب أن يحمده بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية \* وعن الثانى بان الحمد على النعمة يومهم اختصاص الحمد بهادون غيرهم بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خضنا من اسم موصول بدل من الضمير المأمول لتحمد وخضا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ومحمد ﷺ بدل من خير والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو متولى أمر العالم بأسره والمتقى المتبع بفتح الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التائبين من

تاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصاحب فقط وكذا قوله من شهبوا الخ لان التشبيه ليس الا للصاحب كما يعلم من الآل والصحب والثانى للصاحب فقط لا يفتى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اهـ باجورى من الآل والصحب والثانى للصاحب فقط لا يفتى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اهـ باجورى



الشرط ووجه الاندفاع  
أن مضمون الجزاء في  
الحقيقة الأجبار  
بالكون المذكور  
لأنه لا شك أنه  
مرتّب على فعل الشرط  
نعم يرد حيث أنهم  
نصوا على أنه يجب  
حذف الفاء إذا كان  
المحذوف قولاً وجب  
بأن هذا ليس متفقاً  
عليه بل طريقة لبعضهم  
فيكون المصنف قد  
جاء على طريقة  
الأخرى القائمة هذه  
وحذف الفاء كما  
تقله بعضهم مع  
المواضع المذكورة  
وأشار المصنف إلى  
ثمرة هذا أن هي  
أحد الددي المنشرة  
وقوله عن غي الخلف  
متعلق بقوله بصر  
والتي لعل وهو صد  
الهدى كما في القاموس  
وغيره سواء كان عن  
عمد وعن سهو أو خطأ  
الضلال إذا كان عن  
سهو وقيل إذا كان  
عن عمد وقيل مطلقاً  
ففيه ثلاثة أقوال  
حكاه صاحب القاموس  
على الأولين فتكون  
إضافة المعنى إليه من  
إضافة العام الخاص كما  
في شجر أراك وهي

(و بعد فالمنطق للجنان • نسبه كالحو مان

فيه صم الأفكار عن غي الخطأ وعن دقيق المعنى كلف الخطأ

فهاك من أصوله قواعد • تجمع من قوله فوائد

أول لفظة بعد تكون طرف زمان كما في قولك جاء زيد بعد عمو وظرف مكان كما في قوله قد رددت يد  
در عمرو و يصح استعمالها في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها مدر من النطق بقلها وباعتبار  
أن مكانها في رقم هذه وهي هادلة على الانتقال من كلام إلى آخر ولا يفتقر في أول الكلام إلى شرط مصر  
معي بطلق بالاشتراك على النطق بمعنى هذه وعلى الإدراك والمراد به هنا عن المؤلفين هذه الكتب  
سمى بهذا الاسم لأنه يوصي الإدراك وبه من الخطأ فهو من تصحيح ما به من عن الخطأ في  
فكره فنأى قواعد هذا الفن لا يتطرق إلى الخطأ في تذكر كأن من رأى قواعد النحو لا يتطرق  
إلى الخطأ في لفال وإلى هذا المعنى أشار قوله فالمنطق للجنان • نسبه كالحو مان • تصحيح ما به من  
أي تعطلها عن غي الخطأ والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية وإصاها عن واحد من  
إضافة العام الخاص إلى المعنى الضلال والخطأ نوع منه (قوله وعن دقيق المعنى) من إضافة الصفة إلى  
الموصوف والمصدر بمعنى اسم المفعول أي المهووم الدقيق والعط بكسر الهمزة والمعنى أن من تمكن من هذا  
الفن صار الطريق من المعاني المروية صريحا مكتشفها وإحاطة وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبیان وذلك  
اسم وهل معنى حد وقواعد ما هو له ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعية أي حد وقواعد هي بعض  
أصوله أي وقواعد إذا قلنا هذه الأصل معنى واحد وهو أمر كلي يطبق على جميع جزئياته كقول الدجدة  
الفاعل مرفوع وقول المداقة الواجبة السكينة عكسها وجبة حزنة والغفون المروع وهو قد جمع  
فائدة وهي في الأصل ما استميد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا لا تفرع تشتت على  
فوائد • ثم قال

المداقة عندهم بالأدلة التي لا بيان وأما على الأخير فهي من إصاها أحد المترادفين للأمر فقط ما به بعضهم ما به جوري (سميته

سميته بالسلم المتورق \* يرقى به سما، علم المنطق \* والله أرجو أن يكون خالصا

لوجه الكريم ليس قالوا \* وأن يكون نافعا للمبتدئ \* به الى المطولات يهتدى

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين لا لاول نفسه ولثاني بنفسه أو بالياء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من سفلى الى علو واستعماله في الماماني مجاز والمتورق بتقديم النون المزمين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسما بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التي نظمها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصا من الزيادة فقال والله أرجو أن لا يؤمل والوجه الذات والقااص الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئ وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدئ من ليس له قدرة على تصور مسائل الفن الذي يقرأ فيه فان قدر على ذلك فهو متوسط وان قدر على اقامة دليها فنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان محباب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا بركاته وأعاد علينا من صالح دعواته \* ثم قال

(فصل في جواز الاشتغال به)

(والخالف في جواز الاشتغال \* به على ثلاثة أقوال \* فابن الصلاح والنواري حرما

وقال قوم بنبئي أن يعلمنا \* والقوله المشهورة الصحيحة \* جوازه لكامل التريعه

ممارس السنة والكتاب \* ليهتدى به الى الصواب

أقول ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارح في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدى سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب فنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العالم وعلم الميزان \* ومنها التعريف وقد تقدم تعريف هذا العلم في الشرح \* ومنها النسبة وقد تقدمت في قول المتن نسبته الخ \* ومنها الحكم وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادئ في الشرح المذكور \* واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الاول) المنع منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح (الثاني) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي قائلان لم يعرفه لادقة بعلمه أى لا يأمن الدخول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التي تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذكى القريحة قوى الفطنة ممارسا للكتاب والسنة جاز الاشتغال به والافلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذى في طوابع البيضاوى وأما الخالص منها كمختصر السنوسى والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف في جوازه الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم \* ثم قال

(أنواع العلم الحادث)

(ادراك مفرد تصورا علم \* ودرك نسبة بتصديق وسم \* وقدم الاول عند الوضع

لانه مقدم بالطبع \* والظنرى ما احتاج للتأمل \* وعكسه هو الضرورى الجلى

ومابه الى تصور ووصل \* يدعى بقول شارح فلتنبهل

وما لتصديق به توصلا \* بحجة يعرف عند العقلا

أقول لفظ أنواع مخزج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فانياته بالحادث تأ كيدوايضاح للمبتدئ واللم معرفة للمعالم ثم انه ينقسم الى تصور والى تصديق وكل منهما الى ضرورى والى نظرى فالاقسام أربعة فان

(قوله وقدم الاول الخ)

أى وجوب باصناعيا كما

صرح به المصنف فى

شرحه واذا كان كذلك

فالاولى قراءة المعلنى فى

عبارته بصيغة الامر

لبيد ذلك وان صح

قراءته بصيغة الماضى

المبنى للمجهول على أن

المعنى أن العلماء قدموه

والمراد أنه يجب تقديم

ما يتعلق بالتصور على

ما يتعلق بالتصديق

(قوله عند العقلا) ألى

فيه للعهد والمعهود

أرباب هذا الفن وهذا

يندفع ما قد يقال أن

العوام لا يعرفون أن

الموصل للتصديق يسمى

حجة مع انهم عقلاء

كذا يستفاد من كلام

الشيخ المولى الأئمة

قال بعد أن فسر العقلاء

بأرباب هذا الفن

وأل فى العقلاء للكمال

وناقشه بعض المحققين

فى انه يقتضى أن أرباب

غير هذا الفن ليسوا

كاملين فى العقل قال

وعموه ظاهر الفساد

له باجورى

(قوله بدعونها دلالة المطابقة) أى يسمونها بذلك المطابقة المعنى للفظه أولوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وما لزم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ المدلولى من أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شئ لاعلى لازم والا لصاع قوله لزم والاضافة في قوله دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للخبر

كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام في قولناز يدقائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فز يدقائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعاقب المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبلة شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام أن التصديق هو التصورات الاربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم انك اذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتعامهما أو تعامهما فالمرن بالوضع ما يشمل ذلك فقدّم التصور على التصديق لانه مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعاً وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين أن النظرى من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو ما لا يحتاج الى ذلك فالاقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضرورى ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظرى ادراك معنى الواحد نصف الاثنين نفسدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى ادراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظرى ادراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرّر علم انحصار العلوم في التصورات والتعديقات واسكن منها مبادئ ومقاصد \* فبادئ التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادئ التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فأنحصر فن المنطق في هذه الابواب الاربعة وأبحاث الدلالات ومباحث الالفاظ فاما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظرى الى أقسام الخمسة عدل الابواب ثمانية ومن عدمه ما يبحث الالفاظ مستقلا كانت الابواب عنده تسعة ثم ان المناطقة اصطلاحوا على تسمية اللفظ المقادير بمعنى مفرد بالقول الشارح كالحیوان الناطق في تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصور البيت واصطلاحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أى قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وبالتصديق البيت \* ثم قال

### (أنواع الدلالة الوضعية)

(دلالة اللفظ على ما وافقه \* بدعونها دلالة المطابقة وجزئه تضمننا وما لزم \* فهو التزام ان عقل النعم) أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله في البيت دلالة اللفظ ومراده في البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله في الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر وهو نوع من الجنس يسمى احتياكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالوا لجرم المعهود مدلولاً \* والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كمثل المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالاً بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الإشارة على معنى نعم أولاد دلالة القوش على الالفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحرة على الجمل والصفرة على الوجع ومثال العقلية دلالة العالم على موجدته وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة الالفاظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والانسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة الأثين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصراخ والخنا من هذه الاقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقة وضمنية والتزامية فالاولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالة على جزء المعنى في ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق

واكتلت دلالة على أمر خارج عن المعنى لارمله كدلالة على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت لاوى دلالة المطابقة لمطابقة انهم للوضع اللغوي لان الواضع وضع اللفظ ليس على المعنى بتمامه وقد فهمنا منه بتمامه والثاني قد دلالة تضمن لان الجزء في ضمن السكل والثالثة دلالة التزام لان المفهوم خارج عن المعنى لازمه وقوله ان العقل التزم أشار به الى أن اللازم لا يبدأن يكون لازما في الذهن سواء لازم مع ذلك في الخارج كزوم الزوجية للذر بعقلم لا كزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما في الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المطابقة وان سمي بذلك عند الاصوليين فالباية في قوله بعقل بمعنى في والرد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ثم ان كلامنا دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمها كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهني وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهني وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالقطة وله لازم ذهني والله أعلم \* ثم قال

### (فصل في مباحث الالفاظ)

(مستعمل الالفاظ حيث يوجد \* اما مركب واما مفرد \* فأول ما دل جزؤه على جزء معناه انعكس مانعلا \* وهو على قسمين أعني المفردا \* كلتي \* وجزئي حيث وجدنا ففهم اشتراك السكلي \* كسد وعكسه الجزئي)

أقول اللفظ اما أن يكون مهيلا كدبر أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالاول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثاني ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد بقائم والكلام على المركب تقسيمه أعني ماهو قوة المفرد وما كان محضاً بآتي في المعارف والقضايا والاقبية والمقصودها المفرد قسمان جزئي ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلتي ان لمع تصور معناه من وقوع لشركة فيه كالسد وهو ستة أقسام كلتي لم يوجد من أفراد فرد وكلتي وجد منها فرد وكلتي وجد منها فرد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذي لم يوجد من أفراد فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع القدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذي وجد من أفراد فرد اما مع استحالة التعدد كالعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهي كالانسان أو مع عدم التناهي كعصم أهل الجنة أو كإل الله تعالى (فائدة) اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالسكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز \* فان قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على السكل طبعاً \* فالجواب أن معنى المركب ثبوتى ومعنى المفرد عدمى والاثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه السكلي على الجزئي وقوله على جزء معناه بتحرريك الراي بالصمم كما قرأه شعبة من رواية عاصم \* ثم قال

(وأولا للمذات ان فيها المدرج \* فأنسبه أولعارس اذا خرج \* والكتابات خة دون اتقاص

جنس وفصل عرض نوع وخاص \* وأول ثلاثة بلا شسط \* جنس قريب أو بعيدا ووسط) أقول مراده بالاول السكلي في قوله كلتي أو جزئي بمعنى أن السكلي ان كان داخل في الذات بان يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ يقال له كلتي ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجا عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كلياً عرضياً كالماشي والضاحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كالنسان فهو ذاتي بناء على ان الذاتى ما ليس بعرضى والسكلي الذاتى اما أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها أو مختصاً بها فالاول يسمى جنساً كالحيوان بالنسبة للانسان والثاني يسمى فصلاً كالناطق بالنسبة والسكلي العرضى اما أن يكون مشتركاً أو مختصاً فان كان مشتركاً بين الماهية وغيرها يسمى عرضاً عما كالماشي بالنسبة للانسان

(قوله مستعمل الالفاظ)  
(الح) أى المستعمل منها  
فلاضافة على معنى من  
وخرج عن ذلك المهمل  
فلا ينقسم الى ذلك لانه  
لامعنى له حتى يقال فيه  
المركب ما دل جزؤه على  
جزء معناه والمفرد ما لا  
يدل جزؤه الى آخره  
(قوله حيث وجدنا) أى  
في أى تركيب وجد فيه  
المفرد فهى حبيبة  
اطلاق كإفى نظيره  
والان فيه للاطلاق اه  
باجورى



١ (قوله وأول) أي الذي هو الجنس (٨) وقوله ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والافعال النظر اليه يكون

الجنس أو بعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسية وقوله بلاشط أي بلا زيادة يعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لأن حق حرف النفي التقدم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملائمة الثلاثة للشطط وإنما قدمت الباء تريننا للفظ وهذا إنما يتجه على القول بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فيعرف اهـ باجوري (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمي) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لأنه منسوب للرسم الذي هو هو أوجب بانه منسوب للرسم القوي وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلم بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد

وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلبي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الجنس التي هي مبادئ التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنابي بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت ثم قال (فصل في بيان نسبة الالفاظ للعاني)

(ونسبة الالفاظ للعاني خمسة اقسام بلا نقصان نواط وتساك تخالف • والاشتراك عكسه للترادف) أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعدد أو على كل فالعني اما أن يكون واحدا أو متعددا فالاقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعني انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعني عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحاد المعني في أفرادها سمي كايام متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشد والضعف سمي كايام متشككا كالبياض فان معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلا والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعني يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعني انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعني انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الاقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الالفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين ثم قال (واللفظ اما طلب أو خسر • وأول ثلاثة ستذكر أمر مع استعلا وعكسه دعا • وفي التساوي فالتماس وقعاه)

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كز يدعاه وان وجد معناه به فهو طلب أي انشاء كقولك اعلم يا زيد والأول يأتي عند قوله ما احتمل الصدق لانه أجرى البيت والثاني ثلاثة أقسام لانه ان كان من مستعمل كقول المخدوم لخادمه اسقني ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعطني درهما فهو دعاء وان كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمه تبعض أعطني عمامتي وهذا معنى قوله واللفظ اما طلب أو خبر البيتين وفي هذا المبحث كلام في علم الاصول ثم قال (فصل في بيان السكك والسككية والجزئية)

(الكل حكمنا على المجموع • ككل ذلك ليس ذا وقوع • وحيثما لكل فرد حكمنا فانه كلية قد علما • والحكم للبعض هو الجزئية • والجزء معرفته جلية) أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الازهر علماء اذ فهم من لم يشم للعلم راحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الازهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسمر والحيط للتحصير فكل منهما يقال له جزء والحصر كل وأشار المصنف بقوله ككل ذلك الخ الى حديث ذي الدين المشهور لما قال للصوفي أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للصوفي بل بعض ذلك قد كان • ثم قال (فصل في المعرفات)

معرف الى ثلاثة قسم • حد رسمي ولفظي علم • فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا • وناقص الحد بفصل أو معا • جنس بعينه لا قريب وقعا وناقص الرسم بخاصة فقط • أو مع جنس أبعد قدر ارتباط وما بلفظي لديهم شهرا • تبديل لفظ برديف أشهر) أقول لما قدم الكلام على مبادئ التصورات وهي الكليات الجنس أخذ يتكلم على مقاصدها وهي القول

الشارح

وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلم بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد



الشارح فالمعرفة جمع معرف بكسر الراء ويقال له نعرف وقول الشارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا في معرفة الم عرف بفتح الراء كالحیوان الناطق في تعريف الانسان فان معرفته سبب في معرفة الانسان وهو خمسة اقسام حدتام وناقص ورسم تام وناقص ومعرفة باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القرينين كتعريف الانسان بالحیوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط او بدمع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحیوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن تدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغنصر بالاسد ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم ثم قال

﴿وشرط كل أن يرى مطردا \* منعكسا وظاهرا لا أبدا \* ولا مساويا ولا نجوذا  
بلا قرينة بها تحرزا \* ولا بما بدرى بمحدود ولا \* مشترك من القرينة خلا  
وعندهم من جملة المردود \* أن تدخل الأحكام في الحدود \* ولا يجوز في الحدود ذكر أو  
\* وجاز في الرسم قادر ما روى﴾

أقول شرط المعرفة أن يكون مطردا منعكسا أي جامعاً لأفراد المعرفة ما ناعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحیوان الناطق فالوكان غير جامع كتعريف الحیوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحیوان لم يصح التعريف وإن يكون ظاهرا كتعريف الخنطة بالمصمخ وأما إذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغنصر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزواج والزواج بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالخمار فان وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بخمار يكتب وأن لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالالفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخال الأحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بالاسم المرفوع لأن الرفع حكم من أحكامه لأن المعرفة بفتح الراء يتوقف على اجزاء التعريف وإذا جعلنا الحكم جزأ منها وإلحال أنه يتوقف على المعرفة بفتح الراء لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التي للشك في الحد كتعريف البليد هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أي ما هذا وما هذا وأما التي للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرفة قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين اثنين متخالفين مثله تعريف النظر بالنظر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن يعني أن النظر قسمان الاول الفكر المؤدى إلى العلم والثاني الفكر المؤدى إلى غلبة ظن وأما في الرسم فيعجز دخولها كتعريف الانسان هو الحیوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البديل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك ثم قال

﴿باب في القضايا وأحكامها﴾

﴿ما احتمل الصدق لذاته جرى \* بينهم قضيت وخبرا﴾

أقول لما فرع من مبادئ التصورات ومقاصدها أخذت أحكام على مبادئ التدقيقات وهي القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهي مرادة للخبر وتعرفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون

(قوله ولا مشترك الخ)

أي ولا بمشترك لفظي

خلاف القرينة المعينة

للمراد كان تقول في

ف تعريف الشمس هي

عين فلوجدت القرينة

المذكورة كان تقول

فيما ذكر هي عين

تضيء في الأفق لم يمنع

التعريف به ومحل

الامتناع إذا لم يرد بذلك

المشترك جميع المعاني

التي وضع لها والاجاز

التعريف به كتعريف

القضية بانها قول الخ

والقول مشترك بين

المعقول والمفطور والمراد

في التعريف المذكور

كل منهما له باجوري

والثاني ولم يقل والثانية  
مع أنه عبارة عن الحلية  
نظرا لكونها تسما  
وسمائي الكلام على  
الاول في قوله وان على  
التعليق الخ (قوله  
والاول) أي الذي هو  
الكلية بالمعنى الذي  
أراد المصنف منها فيما  
تقدم ولم يقل والاولى  
نظرا لكونها تسما كما  
تقدم في نظيره وقوله ما  
مسور أي بالسور  
الكلي أو الجزئي وقوله  
واما مهمل أي من  
السور (قوله والسور  
الخ) هو ما دل على  
الاحاطة بجميع الافراد  
أو بعضها في الحلية  
ككل وبعض كما  
سيذكره المصنف  
وما دل على الاحاطة  
بجميع الاوضاع أو  
الاجوال الممكنة أو  
ببعضها في الشرطية  
ككلاهما وقد يكون كما  
سيأتي سمي بذلك  
تشبيها به سور البلد  
المحيط بكاهما أو بعضها  
بجامع الاحاطة في كل  
فهو استعارة باعتبار  
اللغة وإن كان حقيقة  
باعتبار اصطلاح  
المنطقة (قوله كليا  
وجزئيا) وكل منهما اما  
إيجابي واما سلبي فانما هما

الواحد نصف الثانية لاننا لو نظرنا الى ذات الخبر لرأينا أنه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن الخبر  
والواقع فالقطع باحد الامرين من جهة الخبر والخبر به ثم قال

(ثم القضايا عندهم قسمان \* شرطية حلية \* والثاني \* حكية شخصية والاول  
اما مسور واما مهمل \* والسور كليا وجزئيا يرى \* وأر بع أقسامه حيث جرى  
اما بكل أو ببعض أو بلا \* شئ وليس بعض أو شبه جلا \* وكلاهما موجبة وسالبة  
فهى اذا الى الثمان آية \* والاول الموضوع بالحلية \* والآخر المحمول بالسوية \*

أقول القضية قسمان شرطية وحلية والاولى يأتي الكلام علمها في المتن والثانية وهي الحلية أى ما اشتملت على  
موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب  
فالثانية تسمى شخصية والاولى ان كانت مهمله من السور سميت مهمله كالانسان حيوان وإن كانت  
مسورة بان كان السور كذا أو ما في معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وإن كان  
بعضا أو ما في معناه جزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص أن اقتضاي أربعة  
شخصية إن كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهمله ان كان كليا ولم تسور كالانسان حيوان وكلية بان  
سورت بالسور الكلي ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئي كبعض الانسان حيوان  
وكل من هذه الأربعة إما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكتب والانسان ليس بحجر ولا شئ  
من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الأقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى  
موضوعا والثاني يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والاول البيت واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية  
ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الادب في التعبير \* ثم قال

(وان على التعليق فيها قد حكم \* فانها شرطية وتنقسم \* أيضا الى شرطية متصله

ومثالها شرطية منفصله \* جزأها مقدم وقالي \* أما بيان ذات الاتصال

ما أوجبت تلازم الجزأين \* وذات الاتصال دون مين \* ما أوجبت تداخلا بينهما

أقسامها ثلاثة فلتعاما \* مانع جمع أو خالو أو هما \* وهو الحقيقي الاخص فاعلم \*

أقول لما تكلم على القضية الحلية أخذتكم على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على  
الكل وعرفناه بقوله وان على التعاقب البيت يعنى أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما  
بالآخر بإداة شرط أو عناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد  
فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثاني يسمى  
تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع  
الشمس ملزوم لوجود النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أى ذات على التناظر بينهما فان الزوجية  
في المثال المتقدم منافية للأفردية وهي ثلاثة أقسام مائة جمع وهي مادلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم  
والتالي وان جوزت الخالو كقولنا الجسم اما أبيض راما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممنوع  
ويجوز الخالو عنهما بكونه أحر مثلا ومائة خالو هي مادلت على امتناع الخالو من طرفها وان جوزت  
الاجتماع كقولنا زيدا ماني البحر واما أن لا يفرق فان الخالو عن الطرفين ممنوع ويجوز الجمع بان يكون  
في نحو مركب ومائة جمع وخالو هي مادلت على امتناع الجمع والخالو كقولنا العدد اما زوج أو فرد  
فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخالو العدد عنهما وهي أخص من مائة الجمع لمعناها الخالو من مائة  
الخالو لمعناها الجمع فيبينهما وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقة لانها أحق باسم

الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحلية تقريرا على المبتدى وذلك في المطولات

### (فصل في التناقض)

(تناقض خلف القضيتين في \* كيف وصدق واحد أمر في \* فان تكن شخصية أو جملة فتقضها بالكيف أن تبدله \* وان تكن محصورة بالسور \* فانقض بسورها المذكور

فان تكن موجبة كلية \* نقيضها سالبة جزئية

وان تكن سالبة كلية \* نقيضها موجبة جزئية

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض في الاصل نبوت الشيء وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاذب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالسكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أمافي فلا بد من الاختلاف في السكم أيضا مثال التناقض في القضايا الاربعة على ما ذهب اليه المصنف في الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفي المهمة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفي الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفي الجزئية بعض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهمة في قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهمة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان فتكون المهمة داخلية في المسورة بالسور الجزئية \* واعلم ان التناقض لا يتحقق بين القضيتين الا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع الى وحدتين واحدة وهي اتحاد النسبة الحكيمية فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وان المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والسكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

### (فصل في العكس المستوي)

(لعكس قلب جزأى التضييه \* مع بقاء الصدق والكيفيه \* والسكم الا لا موجب الكلية

فموضوعها الموجبة الجزئية \* والعكس لازم لغير ما وجد \* به اجتماع الحستين فاقتصد

ومثاها المهمة السالبة \* لانها في قوة الجزئية

والعكس في مرتب بالطبع \* وليس في مرتب بالوضع

أقول العكس في اللغة التسحويل وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستوي وعكس نقض موافق وعكس نقض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوى زيادة إيضاح للمبتدى وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعني أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولاً مع بقاء الصدق والكيف والسكم مثل ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك وبستى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهمة السالبة لانها في قوتها يبقى الشخصية بقسمها أعني الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهمة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة ان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمر وعكسه

(قوله وان تكن محصورة  
بالسور الخ) أى سواء  
كانت كلية أو جزئية  
وسواء كانت موجبة أو  
سالبة فدخل في كلامه  
جميع القضايا فليتأمل  
(قوله \* فانقض بسور

سورها المذكور \* )

لا يخفى عليك أن سور

الايجاب السلكى ضده

سور السلب الجزئى

وبالعكس وسور

الايجاب الجزئى ضده

سور السلب السلكى

وبالعكس (قوله فان

تكن موجبة الخ)

القاء اما تفريعية أو

فصريحة مثل ماصر

(قوله نقيضها سالبة

جزئية) أى وبالعكس

في المصنف اكتفاء

للعلم بذلك عما ذكره

وانما لم يكن نقيض

للموجبة الكلية سالبة

كلية لانه لو كان كذلك

لجاز كذبهما معا

كافى قواك كل حيوان

انسان لا شيء من الحيوان

بانسان والنقيضان

لا يكذبان معا كما علم

عما مر (قوله وان

تسكن سالبة كلية

نقيضها الخ) أى

وبالعكس في كلامه

اكتفاء لما تقدم وانما

لم يكن نقيض السالبة

لا يجوز كذبهما معا كما مر

اه باجورى

الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر

بذاته فآل عوض عن  
الضمير على مذهب  
المجيز لذلك (قوله قولا  
آخرا) أي مغاير الكل  
من المقدمتين واعترض  
بان النتيجة لابد أن  
تكون مترتبة من  
أجزاء المقدمتين  
وحيث فلا تكون  
مغايرة لهما وأجيب بان  
المراتب مغايرة النتيجة  
لها كونهما ليست  
عين واحدة منهما  
لا يكون أجزائها غير  
أجزائها فاذا قلت مثلا  
كل انسان حيوان وكل  
حيوان جسم أتيج  
ان كل انسان جسم  
وهذه النتيجة مغايرة  
للمقدمتين بالمعنى  
المدكور فافهم (قوله ثم  
القياس الخ) ثم الترتيب  
الذكرى وقوله عندهم  
أي المناطقة (قوله فنه  
ما يدعى بالاقترااني)  
يعنى أن من القياس  
قسما يسمى بالاقترااني  
لاقتران حدوده واتصال  
بعضها ببعض من  
غير فصل بينهما  
بأداة الاستثناء التي هي  
لكن وسيأتي قسم  
ذلك في قوله \* ومنه  
ما يدعى بالاستثنائي \*  
الخ (قوله مقدماته)

عمر وليس يزبدوان كان كليا انعكست الى سالبه كلية نحو زبد ليس بحمار نكسه لاشئ من الحمار يزبد.  
والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس  
كنفسها نحو لاشئ من الانسان بحجر عكسه لاشئ من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها  
نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهمة الموجبة تنعكس كنفسها أولى الموجبة  
الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض  
الحيوان ليس بانسان والمهمة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس  
لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الجليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب  
الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس في مرتبة البيت \* ثم قال  
(باب في القياس)

(ان القياس من قضايا صورا \* مستلزما بالذات قولا آخرا \* ثم القياس عندهم قسمان  
فنه ما يدعى بالاقترااني \* وهو الذي دل على النتيجة \* بقوة واختص بالجلية  
فان رد تركيبه فركبا \* مقدماته على ما وجبا \* ورتب المقدمات وانظرا  
صحيحها من فاسد مختبرا \* فان لازم المقدمات \* بحسب المقدمات آت  
وما من المقدمات صغرى \* فيجب اندراجها في الكبرى \* وذات حد أصغر صغرها  
وذات حد أكبر كبرها \* وأصغر فذاك ذوات دراج \* ووسط بانى لدى الاتاج)  
أقول هذا شروع في مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شئ على مثال شئ آخر واصطلاحا  
لفظ تركب من قضيتين فاكثر يلزم عنهما بالذاتهما قول آخر والأول يسمى قياسا بسيطا والثاني يسمى قياسا  
مركبا وسيأتى في كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الأول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم  
حادث ومثال الثاني النباش أخذ للال خفية وكل أخذ للال خفية سارق وكل سارق قطع يده يلزم عنه  
النباش تقطع يده فخرج بقتيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر  
ما اذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهي كل انسان بشر  
هي إحدى المقدمتين وخرج بقولنا لداته ما اذا كان القول الآخر لالذات القضيتين كقولنا زبد مساول وعمر  
وعمر مساول كبر فالنتيجة وهي زبد مساول وكبر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي  
مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقترااني وشرطي والثاني بآنى في قوله  
\* ومنه ما يدعى بالاستثنائي \* الخ والأول هو ما دل على النتيجة بالقوة أي بالمعنى بان تكون النتيجة مذكورة  
فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطي فانه دال على النتيجة بالفعل أي  
ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو  
حيوان وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر  
لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزءا من الملزوم بل هو مغاير له فافهم ويركب هذا القياس  
من الجليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالجلية جبرى على الغالب فان أردت تركيب القياس  
الاقترااني فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الانيان بوصف جامع بين طرفي المطالب كالنفي في المثال المتقدم  
ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أي القضية التي جعلت جزءا لدليل سميت بذلك لتقديمها على المطالب فان لم  
تسكن جزءا لدليل فلا تسمى مقدمة بان تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من العائد  
لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحيحا فاصحيح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل  
من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى



المشتعلة على الحد الاصغر الذي هو موضوع النتيجة كالعالم متغير في المثال المتقدم وبالكبرى المشتعلة على الحد الاكبر الذي هو محمول النتيجة كشكل متغير حادث والتكرار بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حداً أوسط وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة كالتغير فيما تقدمه ققول المصنف وأصغرا لا يستغنى عنه بقوله وما من المقدمات البتة ثم قال

## (فصل في الاشكال)

(الشكل عندهؤلاء الناس) يطلق عن قضيتي قياس \* من غير أن تعتبر الاسوار اذ ذلك بالضرب له يشار \* وللمقدمات أشكال فقط \* أربعة بحسب الحد الوسيط حل بصغرى وضعه بكبرى \* يدعى بشكل أول ويدري \* وحله في الكل ثانياً يعرف ووضعه في الكل ثالثاً ألف \* ورابع الاشكال عكس الاول \* وهي على الترتيب في التسكامل خفيت عن هذا النظام يعدل \* ففاسد النظام أما الاول

أقول هذا فصل سابق في بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء ومعناه عند المناطق هيئة قضيتي قياس فمن في كلام المصنف يعني على وهناك صاف محذوف أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث الصور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضرورياً وأنواع الشكل أربعة لان الحد الوسيط ان كان محمولا في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولا في القضيتين فهو الثاني كقولنا العالم متغير ولا شيء من القدم يتغير وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاول بان كان الحد الوسيط موضوعاً في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير \* واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الاول من الشكل الاول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصداً للاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تنفقر الى النية لا تقتصر وهذه الاشكال في السكال على هذا الترتيب فالاول اكملها ويليها الثاني الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهياكل الاربع فنظمه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال فقولنا فيما يأتي والثاني كالخروج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الايضاح للبتدي ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربع يتصور فيه ستة عشر ضرباً لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب اربعة احوال وكل حالة من حالات الاولى تؤخذ مع اربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتجة منها ما وجد فيه الشروط التي ذكرها المصنف بقوله أما الاول

(فشرطه الايجاب في صفراء) \* وان ترى كلية كبراه \* والثاني ان يختلف في السكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع \* والثالث الايجاب في صفراهما \* وان ترى كلية احدهما ورابع عدم جمع الحسنيين \* الا بصورة ففيها تسعين صفراهما موجبة جزئية \* كبراهما سالبة كلية

أقول بشرط لاننتاج الشكل الاول شرطان الاول ان تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثاني أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والخاص من ضرب حالتها الاولى في حالتها الثانية اربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل \* الضرب الاول موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس \* الضرب الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان يحجر بنتاج لاشئ من الانسان يحجر \* الضرب الثالث موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض

الشيء مطلقاً (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيكليتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طري المطالب مع الحد الوسيط ففي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف واحتراز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيكليتهما شكلاً (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع التي كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسيط) أي بالنظر لاحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل اول) أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره ان المسمى بالشكل الاول المذكور من الحل والوضع أن المسمى به انها الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال

فيما بعد وقوله ويدري أي بشكل أول وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول اهـ باجوري

الإنسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الإنسان حساس \* الضرب الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان يحجر ينتج بعض الإنسان ليس يحجر فقد أنتج هذا الشكل المطلوب الرابع وهذا كان أفضل الأشكال ويشترط لاتنتاج الشكل الثاني شرطان الأول أن يختلف المقدمتان في الكيف بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة الثاني أن تكون الكبرى كلية فالكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتى الكبرى فى حالتى صغرى أرى بعقوى الضروب المنجزة من هذا الشكل كالشكل الذى قبله الضرب الاول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر يحويان ينتج لاشئ من الانسان يحجر بالضرب الثاني كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الحجر يحويان وكل انسان حيوان ينتج لاشئ من الحجر بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة كلية \* الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر يحويان ينتج بعض الانسان ليس يحجر \* الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس يحويان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كيانى الضربين الاولين وجزئيا فى الآخرين \* ويشترط لاتنتاج الشكل الثالث شرطان الاول ان تكون الصغرى موجبة الثاني أن تكون احدى المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها الرابع وان كانت جزئية نتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة ضرب وهى المنتجة من هذا الشكل (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان يحجر ينتج بعض الحيوان ليس يحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان يحجر ينتج بعض الحيوان ليس يحجر (الضرب السادس) موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس يحجر ينتج بعض الحيوان ليس يحجر فالنتيجة فى هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعمل أن هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبة فى الثلاثة الاول وسالبة فى الثلاثة بعدها \* ويشترط لاتنتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الحسنيين الا فى صورة واحدة والمراد بالحسنيين الدال والجزئى وعدم اجتماع الحسنيين صادق بربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الانسان يحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر باقسان ينتج بعض الحيوان ليس يحجر ٢ (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كاذ كراصف كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس يحجر وأن النتيجة فى الضربين

انتاج هذا الشكل  
إيجاب مقدمته مع  
كلية الصغرى أو  
اختلافهما بالكيف  
مع كلية أحدهما  
وبنوا على ذلك أن  
لنتج من ضروبه  
ثمانية وعليه فالضرب  
السادس أن يكون  
مركبا من سالبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية  
كبيرة نحو بعض  
الإنسان ليس بجما  
وكل ناطق إنسان  
ونتيجه سالبة جزئية  
وهى فى المثال المذكور  
بعض الجما ليس بناطق  
والضرب السابع أن  
يكون مركبا من  
موجبة كلية صغرى  
وسالبة جزئية كبرى  
نحو كل إنسان حيوان  
وبعض الجما ليس  
بالإنسان ونتيجه سالبة  
جزئية وهى فى المثال  
المذكور بعض  
الحيوان ليس بجما  
والضرب الثامن أن  
يكون مركبا من  
سالبة كلية صغرى  
وموجبة جزئية كبرى  
نحو لا شيء من الحيوان  
بجما وبعض الإنسان  
حيوان ونتيجه سالبة  
جزئية وهى فى المثال  
المذكور بعض الجما ليس

## الاولين

المذكور. بعض الجمارك ليس بالإنسان ويشتد لانتاج هذه الاضراب الثلاثة زيادة الى ما مر شروط تطلب من الخطوات

الاولين الايجاب الجزئي وفي الاخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ما تقدم في المطولات \* ثم قال ( فنتج لأول أربعة \* كالثاني ثم ثالث فسته ورابع بخمسة قد أنتجا \* وغير ما ذكرته لن ينتجا ) أقول هذا نتيجة ما تقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير أن المصنف لم يبين ما ترك منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة وقد ينتهي الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لنسهل الاحاطة بحفظها وهي هذه

ومنتج من أول الاشكال \* أربعة خذها على التوالي \* كل فكل منتج كلاوان  
يليه لاشئ فلا شئ فن \* بعض فكل تنج بعض وما \* بعض فلا ينتج ليس فاعاما  
والثاني أيضا أربع كل فلا \* وعكسه تنجها لا فاعقلا \* بعض فلا وليس كل طما  
ليس نتيجة فكن مستفهما \* وثالث ست وهي كل فكل \* بعض فكل عكسه بعض فكل  
كل فبعض بعض فلا كل قني \* بايس فيها المنتج ليس فافتنق \* ورابع خمس وهي كل فكل  
وقد اقتصرنا في بعض الايات على لا من لاشئ وليس من ليس بعض وأشرت للوجبة السلبية بكل  
وللجزئية ببعض ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الايات وبفهمك الضروب المنتجة من  
الاشكال الأربعة تفهم ان ماعداها من الضروب التي تصور في كل شكل عقيم وقد وضو ذلك جدولاني  
المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللييب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم  
\* ثم قال ( وتنبع النتيجة الاخس من \* تلك المقدمات هكذا كن \* وهذه الاشكال بالجلي  
مختصة وليس بالشرطي \* والحذف في بعض المقدمات \* أو النتيجة لعلم آت  
وتنتهي الى ضرورة لما \* من دورا وتسلسل قد لزما )

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والكلية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة  
تابعة لذلك خسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الاول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة  
سالبة كلية وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية  
واجتمع الحسنان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الاولى والسلب في الثانية ولذلك كانت النتيجة  
سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الأربعة خاصة بقياس الجلي أي ما تركب من القضايا  
الجنية ولا تكون في القياس الشرطي أي ما تركب من القضايا الشرطية على ما ذهب اليه المصنف تبعاً لبعض  
المناطق والذى عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضاً نحو ان كان هذا انسانا  
فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس \* ثم انه يصح حذف إحدى  
المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعالم المحذوف فن حذف المقدمة الاولى قولك الناس آخذ للبال  
خفية وكل آخذ للبال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ  
كبرى لصغرى محذوفة وهي الباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف  
وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم  
وقد نحذف المقدمة والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا الآية اذ التقدير لكنهما  
لم تفسدا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لابد ان تنتهي الى الضرورة بحيث لا يحتاج في  
فهم معناها الى تأمل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف  
على غيره الخ لزم على ذلك الدور والفسل ان رجعنا للتوقف عليه الاول أو ذهبنا الى نهاية فنتبين

(قوله فنتج الخ) الفاء  
السببية لان ما تقدم سبب  
لما سيذكر وجلة المنتج  
تسعة عشر على ما جرى  
عليه المصنف من أن  
المنتج من الرابع خسة  
وأما على ما ذهب اليه  
بعض المتأخرين فاثنتان  
وعشرون (قوله لاول)  
اللام بمعنى من وهو  
على تقدير مضاف  
والاصل من ضروب  
أول (قوله كالثنان أي  
في أن المنتجة أربعة  
(قوله ثم ثالث) يحتمل  
أن تم للترتيب في الذكر  
وبحتمل أنها للترتيب  
في الرتبة اه باجوري

واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية واتماست الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان أفعال الاستثنائية على نحو النصف من أفعال الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بان جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حلية وشرطية لوجبت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو لكه انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونقيضه عين نقيضه ولا يجتلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده المأوى في كبريه اه باجوري

أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي إلى ضرورة مثال الاول الاربعه تنقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج ينتج الاربعه زوج ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لعدد الاله ولو تعدد الاله لغسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتفى ما أدى اليه من جواز الوجود وما ترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتفى الى مقدمة ضرورية وهي لو تعدد الاله لغسدت السموات والارض \* ثم قال

### (فصل في الاستثنائي)

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي \* يعرف بالشرط بلاستثناء \* وهو الذي دل على النتيجة أوضدها بالفعل لا بالقوة \* فان يك الشرطي ذا اتصال \* أتتج وضع ذلك وضع التالي ورفع تال رفع أول ولا \* يلزم في عكسهما لما اجابا)

أقول الترجمة ساقطة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي للمسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتغال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتغال الثانية السماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقول ومنه معطوف على قوله فته ما يدعى بالاقراني فيما تقدم كما شرت اليه هناك وعرفه المصنف بأنه مادل على النتيجة أوضدها بالفعل بان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهي شتاعلى مانقدم نخرج القياس الاقراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال مادل على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هي نالي الشرطية ومثال مادل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أتتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالي وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئا لانه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت المزموم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لانه لمزموم وفي المزموم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الاولين فان نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي المزموم الذي هو المقدم وثبوت المزموم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي وثبوت المزموم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي المزموم وثبوت المزموم يقتضي ثبوت اللازم فقوله للمصنف أتتج وضع ذلك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع والعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فالضروب أربعة اثنتان مستجان واثنتان عقيمان \* ثم قال

(وان يكن مفصلا فوضع ذا \* ينتج رفع ذلك والعكس كذا \* وذلك في الاخص ثم ان يكن مانع جمع فوضع ذا كذا \* رفع لك دون عكس واذا \* مانع رفع كان فهو عكس ذا)

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة اما ان يكون مركبا من مائة الجمع والخلو أو من مائة الجمع فقط أو من مائة الخلو فقط فان كان مركبا من الاول فأضر به المنفعة أو بعبارة اثنان من جانب الوضع واثنتان من جانب الرفع مثال ذلك العدد اما زوج واما فرد فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وان كان مركبا من مائة الجمع فالنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين ليعتدل نقيض الآخر واما استثناء النقيض فلا ينتج شيئا مثال ذلك اما ان يكون



يكون هذا الشيء أبيض وأما أن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيأ وأن كان مركباً من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما الاستثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد أبيض في البحر وأما أن لا يفرق فاستثناء نقيض في البحر منتج لا يفرق واستثناء نقيض لا يفرق منتج في البحر فقول لست في البحر فلا يفرق ولكنه يفرق فهو في البحر \* ثم قال (لواحق القياس)

(ومنه ما بدعونه مركباً \* لكونه من حجاج قدركباً \* فركبته ان ترد أن تعامه وأقلب نتيجة به مقدمه \* يلزم من تركيبها بأخرى \* نتيجة الى هلم جرا متصل النتائج الذي حوى \* يكون أو مفصولها كل سوا)

أقول القياس ان تركيب من قضيتين سمي قياساً بسيطاً نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركيب من أكثر من قضيتين سمي قياساً مركباً نحو النبات أخذ للآل خفية وكل أخذ للآل خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النبات تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صفري وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النبات أخذ للآل خفية وكل أخذ للآل خفية سارق ينتج النبات سارق وتقول النبات سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النبات تقطع يده الى آخر ما تريد الى موصولها وهو ما تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقبس طويلاً نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى وسمى الاول متصل النتائج لاتصال نتائجها بمقدماته بخلاف الثاني \* ثم قال (وان يجزئ على كل استدلال \* فذا بالاستقراء عندهم عقل \* وعكسه يدعى القياس المنطقي وهو الذي قدمته خفوق \* وحيث جزئ على جزئ حل \* لجامع فذلك تمثيل جعل ولا يفيد القطع بالدليل \* قياس الاستقراء والتمثيل)

أقول المفيد للطلوب التصديقي ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل \* فالاول هو الاستدلال على الكل بالجزئ كقولنا كل حيوان يحرك فكه لاسفل بدليل أن الفرس والانسان والحمار مثلاً كذلك \* والثاني هو الاستدلال على الجزئ بالكل عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك بأشكاله \* والثالث الاستدلال على جزئ بجزئ كالاستدلال على حرمة التبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن الدالة في الجزئ المحمول عليه غير الدالة في الجزئ المحمول \* ثم قال

(أقسام الحجّة)

(وحجة عقلية \* أقسام هندی خمسة جليلة

خطابة شعرو برهان جدل \* وخامس سفسطة نلت الأمل)

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الحاطي القياس كما يأتي في قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع \* وعقلي وأقسامه خمسة \* اولها البرهان وسياق في كلام المصنف \* ثانيها الجدول وهو ما تركيب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم فبيح أو مسامة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة يبين عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه والمقصود منه

(قوله وحجة) مبتدأ  
والمسوغة للابتداء بها  
قصد الجنس أو التفصيل  
وقوله عقلية نسبة للنقل  
لاستدلالها اليه وان كان  
العقل هو المدرك لها  
وهي ما كان كل من  
مقدمتها أو أحدهما  
من الكتاب أو السنة  
أو الاجماع تصريحا  
أو استنباطا \* فان قيل  
سيجعل المصنف البرهان  
من أقسام العقلية  
مع أنه قد يتركب من  
مقدمتين كتابتهما  
أواحداً ما عقلية أوجب  
بأنه لا يلزم من جعل  
البرهان من أقسام  
العقلية أنه لا يكون  
الاعقلا على أنه قد  
يقال باختصاص البرهان  
عند المناطقة بما  
مقدمته عقليتان لانهم  
انما يبحثون عن  
العقلية فأفاده المأوى  
في كبريه وقوله  
عقلية نسبة للعقل  
لاستدلالها اليه اه  
باجوري



مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفارق معاولها والنظر لا يجمع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجمعهم \* ثم قال

(خاتمة)

(وخطأ البرهان حيث وجدنا \* في مادة أو صورة فالمبتدا \* في اللفظ كاشتراك أو يجعل ذا تباين مثل الردف مأخذا \* وفي المعاني لالتباس الكاذبه \* بذات صدق فافهم الخطأ به كمثل جعل العرضي كالدائي \* أو نابع احدي المقدمات \* والحكم للجنس بحكم النوع وجعلك القطعي غير القطعي \* والثاني كالحروج عن أشكاله \* وترك شرط النسخ من أكاله) أقول الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس والخطأ ثارة يكون من جهة مادة القياس وثارة من جهة صورته والاول لامن جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس فيشبه المراد بغيره كقولك هذه عين أي شمس وكل عين أي نبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المبين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بعيد كونه قاطعا مراد فالسيف الذي هو الآلة المعروفة لاهذا القيد وهو مبين له وأما من جهة المعنى فبأن تلبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الاولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدي المقدمتين بتغييرها كقولنا هذه ثقلة وكل ثقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدي المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الانسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمي الغير القطعي كالقطعي كقولك في رجل يخط في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من يتكلم بالفاظ العلم عام ينتج هذا عالم و بطلان النتيجة من جهة جعل توهم عاليتها كالمتطوع بها وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربع كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جاد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للبديهي أو يكون فاقيد شرط من شروط الانتاج المتقدمة للاشكال الاربع كأن نكون صغرى الشكل الاول المن شرط إيجابها سالبة أو تكون كبراه المن شرط كلياتها جزئية كقولنا في الاولى لاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لاشئ من الانسان بجسم وهو باطل لفقد الشرط وهو إيجاب الصغرى وفي الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أتى شرط من شروط الاشكال الباقية \* ثم قال

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضائى آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لاجابة لادعاء الحذف لانه لاشك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لاشئ مقصودا له باجورى

(هذا تمام الغرض المقصود \* من أمهات المنطق المحمود \* قد انتهى بمحمد رب الفلق مارته من فن علم المنطق \* نظمه العبد الذليل المفتقر \* لرحمة المولى العظيم المقتدر الاخضرى عابد الرحمن \* المرتجى من ربه المنان \* مغفرة تحيط بالذنوب وتكشف الغطاء عن القلوب \* وأن يثينا بجنة العلى \* فانه أكرم من تفضلا) أقول الامهات جمع أم وأم كل شئ أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والمحمود اخلص من كلام الفلاسفة والعقائد المأبذة للشريعة والخلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام الملقى الموزون قصدا وهذا النظم من بحر الرجز وأجزؤه مستعملن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلل والخضوع وليس

للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله أحسانه أو إرادته أحسانه فهي من صفات  
الأفعال على الأول ومن صفات المعاني على الثاني والمرحى المؤمل والمثان فعال من الجن وهو تعداد النعم وهو  
محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة السر ومعنى احاطتها بالنوب ستر جميعها وكشف الغطاء عن القلوب  
عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لأجل الثواب غير مذموم وإن كان العمل للذات  
الله تعالى تعظيها له أكل منه وقوله فانه أكرم الخ لعل لقوله المرتجى إلى هنا أي إنما أملت منه هذه الأمور لانه  
أكرم من تفضل بها وأفضل التفضيل ليس على بابه إذا لكرم حقيقة ليس إلا سبحانه ولا ينبغي ما في طلب  
المغفرة أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتجلية \* ثم قال

﴿وكن أخى للبتدى مساحا \* وكن لأصلاح الفساد ناهجا \* وأصلح الفساد بالتأمل  
وان بديهة فلا تبدل \* اذ قيل كم مزيف صحيحا \* لأجل كون فهمه قبيحا  
وقل لمن لم يتصف لمقصدي \* العذرق واجب للبتدى \* ولبنى إحدى وعشرين سنة  
معتره مقبولة مستحسنه \* لاسيا في عاشر القرون \* ذى الجهل والفساد والقون﴾  
أقول طلب المصنف متعظفا بمن نظري كتابه أن يساحه من زلل وقعه فيه وأن ينصح في إصلاحه وأن يتأمل  
في ذلك ولا يجهل لأن الغالب على المستجمل عدم الإصابة وتزيف الصحيح اقبح فهمه اذ لو كان فهمه حسنا  
لما استجمل ثم ان المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذرق للبتدى  
متأ كذا يعني أن يلزم له فانه ابن إحدى وعشرين سنة ومن هذا سنه مذكره مستحسن قبولها خصوصا  
وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك \* فان قلت قوله  
وكن لأصلاح الفساد الخ يعني عن قوله وأصلح الفساد فائدة ذكره بعد \* قلت لانه لا ينبغي عنه لأن الأول أمر  
بإصلاح الفساد الثاني أمر بإصلاحه مع التأمل مع السرعة ففاد الأول غير مفاد الثاني \* ثم قال

﴿وكان في أوائل المحرم \* تأليف هذا الرجز المنظم \* من سنة إحدى وأربعين  
من بعد تسعة من المئين \* ثم الصلاة والسلام سرمد \* على رسول الله خير من هدى  
 وآله وصحبه الثقات \* السالكين سبل النجاة

ما قطعت شمس النهار أبرجا \* وطلع البدر المنير في الدجى﴾

أقول أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول محرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة  
النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم  
وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار الخ المقصود منه  
التميم في جميع الاوقات كما في قوله فيما تقدم مادام الحيا الخ والابرج جمع برج وهو اسم جزء من اثني عشر  
جزأ من الفلك الثامن وهو مقسوم فلانين جزأ كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة  
فتقطع الفلك في ثلثائة وستين يوما وهي عدد السنة الشمسية والبرامم القمر ليلة أربعة عشر يوما من  
الشهر العربي والدجى جمع دجية وهي الظلمة \* وهذا آخر ما أوردنا كتابه نسأل من وقفنا له أن ينفع به  
انه على ذلك قد برى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

﴿تم بحمد الله طبع هذا الشرح \* وبيله شرح العلامة الاخضري﴾

(قوله \* وكان في أوائل  
المحرم) أي في الازمنة  
التي هي أوائل المحرم  
وانما سمي الشهر  
المعروف بالمحرم لتحريم  
القتال فيه في صدر  
الاسلام وقوله تأليف  
الخ فاعل كان بناء على  
أنها تامة كما هو المتبادر  
ومعنى التأليف ضم شئ  
إلى شئ على وجه فيه  
ألفة بضم الهمزة ومراده  
بالرجز المنظوم من بحر  
الرجز الذي أجزأه  
مستعملن ست مرات  
ولعل المراد بالنظم نام  
النظام لا المنظوم والالم يكن  
له فائدة بعد قوله هذا  
الرجز فلي تأمل وليراجع  
(قوله \* من سنة إحدى  
وأربعين) أي حال  
كون أوائل المحرم من  
سنة الخ أو حال كون  
المحرم من سنة الخ فقوله  
من سنة الخ حال من  
الاول أو من المحرم  
وقوله إحدى وأربعين  
بدل أو عطف بيان  
لكن لا بد أن يراد آخر  
سني إحدى وأربعين  
حتى يصح ذلك نعم على  
القول بأنبات بدل  
الكل من البعض  
لا يحتاج الى ما ذكر  
هـ باجوري